

ندوة المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت حول كتاب عبد الرؤوف سنّو:
"لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف: إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج"،
منشورات المعهد الألماني للأبحاث الشرقية- بيروت، 2014.

تاريخ الندوة: 18 شباط 2014.

مداخلة البروفسورة سعادة سليم أبو الروس

إنه كتاب تاريخ معاصر يحلّل ما عاشه لبنان خلال ثلاثة عقود بعد "اتفاق الطائف". لا نعرف إذا كان المؤلف محللاً سياسياً ينطلق من التاريخ، أو إنه مؤرّخ يستعين بالتحليل السياسي. وبذلك يكون عيد الرؤوف سنّو قد جمع المجد من أطرافه، وبرهن على تلازم الاختصاص. إلى جانب ذلك، وفي بحث مطوّل يرتاد المؤلف اختصاص الفلسفة السياسية ليبحث بمعاني المفاهيم التي يحدثنا عنها. فمن مفهوم الدولة الحديثة إلى الديمقراطية إلى الطائفية والعيش المشترك، فنحن لا نزال بنتأرجح بين هذه المفاهيم؛ من حيث تحديد معانيها، ومن حيث مجالات تطبيقها على الأرض.

ويعود المؤرّخ إلى لبنان خلال العهد العثماني؛ حيث نشأت الإمارة المعنية ثم الشهابية. يبدو له أنّ عهد المعنيين كان مثاليّاً في مجال العيش المشترك بين الطوائف، لكون كيوان نعمة اللحدي كان مستشاراً أو مساعداً للأمير فخر الدين المعني الثاني. إلا أنّ الكثير من المؤرخين يعتبرون أنّ مبادرة الاستعانة بالمستشارين الموارنة كان بدء للخلل في سياسة جبل لبنان ومعارضتها للعثمانيين واصطفافها مع الدول الأوروبية، ثم نظام القايمقاميتين والمتصرفية. ويؤكد لنا سنّو عبر هذه العودة إلى التاريخ منهجية الـ (Flashback) أنّ الطائفية كانت مجتمعية قبل أن تكون سياسية، وإن الانقسام الإسلامي – المسيحي كان قدراً على هذه البلاد لا مفرّ منه، بسبب تأصله في المجتمعات التقليدية واستمراره ونشجيعه من قبل القوى الحاكمة. فمن أحداث العام 1841، إلى نظام القايمقامية، إلى أحداث 1860 ونظام المتصرفية إلى نهاية الدولة العثمانية وميل الموارنة للانتداب الفرنسي والمسلمين إلى العروبة، إلى إنشاء "دولة لبنان الكبير" ورفض المسلمين للكيان المجتزأ عن الوطن العربي. هذه الثنائية لم تكن دائماً على هذا الوضوح والاصطفاف. كما أنّ العودة إلى الخارج والتحالف معه ضدّ القوى المحلية لا يمكن تعميمها. فكم من المسلمين وقفوا إلى جانب لبنان الكبير، وكم من الشيعة هم حالياً ضدّ التدخل الإيراني، وكم من الموارنة قاوموا الاجتياح الإسرائيلي وحابوا في صفوف المقاومة. وكم هو مهم أنّ يذكّرنا المؤلف بمطالبة المسلمين بالفدرالية بعد إعلان الدستور العام 1926. وكم هو أساس أنّ نعلم أنّ الاستعانة بالخارج لم يكن خياراً أو عيباً على أحد الأطراف دون غيره.

وإلى جانب الاختصاص في التاريخ والسياسة، يستعين المؤلف بعلم الديموغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع. ويستعيد كلّ مراحل الحرب بما فيها تفاعلات داخلية وتدخلات أجنبية. فالإلى جانب الطائفية المجتمعية التي تحوّلت إلى سياسية، هناك قدر الموقع الجيوستراتيجي الذي حوّل لبنان إلى ساحة للصراعات الدولية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وللصراعات في المنطقة: سورية – فلسطين – إسرائيل، حتى مصر كان لها قرارها الذهاب إلى كامب دافيد أثر في سياسة التحوّلات المحلية. فمنذ اعتراف مصر

بإسرائيل، تحوّل اليمين المسيحي من خليف لسورية إلى حليف لإسرائيل. ويعتبر المؤلف أنّ هذا الأمر، أي اختيار الخارج للتحالف ضدّ الداخل، هو خيار لبناني، وفي الوقت ذاته، قدر ناتج من موقع لبنان الجغرافي. وبعد سبع عشرة سنة، انتهت الحرب، ولكن على زعل؛ بقي حرج الطائفية مفتوحاً أمام كلّ التأثيرات الداخلية والخارجية. ففي الداخل، كانت الترويك الحاكمة والصراعات القائمة بينها توجج نيران الطائفية. فمن توزيع الوظائف إلى الترخيص لوسائل الإعلام، إلى كتاب التاريخ الموحد، إلى الزواج المدني، إلى نوادي الرياضة والنوادي الثقافية. ويحلّ المؤلف المواقف ويقول لنا من كان مع أي طرف وكيف حارب الطرف الآخر. ويعود بنا إلى طرح الزواج المدني، وكيف تمت محاربة هذا القرار. لكنه عندما يخبرنا عن خلود ونضال، لا يقول إنّ جمعيات المجتمع المدني هي التي أنجحت هذه الخطوة بالقوانين اللبنانية الموجودة. وهذا التمدّد للطائفية أصبح خطراً، لأنه نال من حصّة المؤسسات التي يفترض بها أن تحارب الطائفية. فكأننا يتذكّر نضالات النقابات والاتحاد العمالي خلال الحرب لنيل المطالب المعيشية وسعيها ضدّ استمرارها. كما أنّ المدارس التي يفترض أن تكون المنطلق لجيل جديد بعيد عن الطائفية يعوّل عليه لبناء الوطن المثالي، تصبح هي معقل الانتماءات الطائفية. نرى شباب الجيل الجديد بدل أن يثوروا ضدّ أهلهم، كما هو متوقّع، يتبنّون قيمهم الطائفية ذاتها وينتمون للأحزاب ذاتها.

ويستعرض المؤلف سنو مختلف الحلول المطروحة؛ من تعزيز الطائفية التي أوصلتنا إلى المذهبية التي نشهد نتائجها حالياً، إلى ديمقراطية يجري خلالها خرق الدستور، على الطلب إلى الفدرالية التي تمّ تطبيقها خلال الحرب واختبرنا مساوئها وعانينا منها. هل يمكن أن تكون الطائفية ضمانة للديمقراطية، كقالة بأنّ لا تقوى طائفة على أخرى؟ ماذا سيحصل للمسيحيين الذين لا يحكمون ولا ينتخبون؟ هل يمكن أن لا نزال نجد من يطالب بالفدرالية على جدران مدينتنا؟

يستعرض المؤرّخ عبد الرؤوف سنو كلّ الطروحات ومشاريع وإشكال الفدرالية؛ من التقسيم إلى الكانتون وقد أثبتت الحلول كلّها فشلها. فكأنما عاشت طائفة مع المنتمين إليها اتحفتنا بانقساماتها وصراعاتها الداخلية، وبحدّة العنف الذي يتجلّى من رفضها الديمقراطية. وبذلك، نرى أنّ أكثر ضحايا الحرب كانوا في الصراعات داخل الجماعة الطائفية ذاتها. وهذا لا ينطبق على المسيحيين فقط، بل على الشيعة والسنة. فإذا قبلنا بالمثّل اللبناني "أنا وابن عمي على الغريب"، و"أنا وأخي على ابن عمي" نتخلّص من الغريب ومن ابن عمي ويبقى أخي الذي يصبح هو الغريب.

إنّ الحلّ الذي يقترحه الدكتور عبد الرؤوف سنو هو في إرساء قواعد الدولة المدنية. ويضع برنامجاً مؤلّفاً من خمس عشرة نقطة هي خطوات قد تنفّذ تدريجياً ضمن حوار وطني جاد وصادق. ومن الواضح أنّ الأمر ليس بالسهل كما يقول. فالأمثلة التي يعتبرها المؤلف ناجحة في مطلع كتابه بالحديث عن الوحدة الأوروبية والخصخصة الاقتصادية، فإذا راجعنا تاريخها لم تحصل إلا بعد الكثير من الصعوبات والعرقلات، وبعد حرب عالمية مدمرة. فإذا لم نتّمسك نحن العرب من تحقيق أي تنسيق بين دولنا، فعلى الأرجح أنه لم يكن لدينا الكفاءة حتى الآن. ولا يجب أن ننسى أنّ الوحدة الأوروبية بدأت بالتنسيق الاقتصادي في مجال الصلب والفحم الحجري. ومن حيث التقويم الاقتصادي الإيجابي الذي يعطيه المؤلف للخصخصة الاقتصادية في الدول التي كانت ضمن الحلف الشيوعي، فهنا أيضاً لم التجارب دائماً ناجحة.

يورد لنا الدكتور سنو بياناً مفصلاً حول تباين مواقف الطوائف الدينية من أبرز أحداث لبنان والمنطقة بين العامين 1918 و1920، وذلك بعد أن قدّم الحلول المقترحة وأعطى الاستنتاجات لختام فصله الأول. كان من المفترض أن يرد هذا الملحق عندما كان يتحدث المؤلف عن الطائفية ومجالات ظهورها في المجتمع. وتتساءل إذا ما كانت الأحداث مجال خلاف اللبنانيين، ألم يكن هناك مجال لاختيار أحداث أخرى تشكّل على

العكس اجمالاً حولها؟ ومعظم الأحداث التي يقدّمها الجدول تبرز لنا مراحل الحرب أو بعدها حين كانت الصراعات الطائفية في أوجها، كما شرح لنا المؤلف. وإيجابية هذا البيان في أنه يظهر لنا انقسامًا في المواقف داخل الطائفة الواحدة. فمن الطائفية إلى المذهبية، نحن لا نزال كلنا عرب داعس والغبراء، عرب قيس ويمن ننقسم دائمًا إلى فئتين ولا من ثالث يجمع، ولا من ثالث يطرح الحلّ، لأنّ بنية مجتمعاتنا لا تزال قبلية يحلو لها التنافس والتزعم الى حدّ التصارع والتقاتل.

كما أنّ الفصلان اللاحقان عن تدخل سورية في لبنان والحرب الإسرائيلية على لبنان العام 2006، يوكدان نزعة الطوائف اللبنانية إلى الانقسام والتنازع. وعلى الرغم من أنّ اللبنانيين عبّروا عن تضامن وتكافل في تلك الحرب، وعن توحيد الصفوف في مقاومة الاحتلال السوري وفي تأييده، فما لبثت الجماعات أن انقسمت. فخلال حرب العام 2006، تهجر مليون لبناني ذهبوا إلى المليون الآخر، وساحة 8 آذار وساحة 14 آذار العام 2005 لم تتكونا من طائفة واحدة، بل هناك إعادة توزيع للتحالفات. ما لم نلاحظه في حياة بلدنا السياسية أنّ هناك ظاهرة تماهي تحصل بين مختلف الطوائف. ففي الماضي كان هناك جماعة واحدة تحبّ لبنان وتدين له وتدافع عنه، أما الآن، فنرى أنّ شعار لبنان أولاً وواجب الدفاع عنه والمحافظة على أراضيه أصبحا يشكلان خطوطاً عريضة لبرامج الطوائف – هذه الظاهرة التي تعرف بالـ “Mimetisme” تشكّل عبر التاريخ أساس نمو الحضارات وتطورها.

في الختام، لا يسعنا إلا التأكيد بأنّ كتاب عبد الرؤوف سنوّ يشكّل مرجعاً أساسياً، ولا بد أن يطول بنا الحديث في مناقشة فصوله ومحتوياته. لكن لا بد من الاعتراف أنّ كل مقطع وكلّ فصل يشكّلان منطلقاً للتعرف على حياتنا السياسية، على بلادنا، وبالأخص على أنفسنا.